

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرض لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: بعد قرار الهند بإلغاء 500 و1000 روبية .. فايننشال تايمز: حرب ضد التهرب الضريبي
- تحليل إخباري: لماذا تخلى صندوق النقد الدولي عن تونس وجمد الشريحة الثانية من القرض؟
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

تقرير: البنوك العالمية دفعت غرامات بلغت 321 مليار دولار منذ الأزمة المالية

موقع أرقام

دفعت البنوك العالمية غرامات بقيمة 321 مليار دولار منذ الأزمة المالية عام 2008، بسبب قصور تنظيمية تراوحت من غسل أموال إلى تلاعب في السوق وتمويل إرهاب، وذلك وفقا لبيانات شركة "بوسطن كونسلتنج". وأشارت "بوسطن" في دراستها السنوية السابعة الصادرة اليوم، أن هذا الرقم يستعد للزيادة في السنوات المقبلة مع محاولة الهيئات التنظيمية والأوروبية في اللحاق بنظرائها في الولايات المتحدة الأكثر شدة، حيث فرضت أمريكا معظم تلك الغرامات حتى الآن. كما كشفت البيانات أن البنوك دفعت غرامات بقيمة 42 مليار دولار في عام 2016 فقط، بزيادة 68% عن العام السابق. وذكر التقرير أيضا أنه بعد مرور عشر سنوات تقريبا على الأزمة المالية، فإن الصناعة المصرفية لا تزال لم تتعاف تماما من خسائرها.

وكالة الطاقة تحذر من "أزمة معروض" نفطي بحلول 2020

(رويترز)

قالت وكالة الطاقة الدولية إن إمدادات النفط العالمية ربما تجد صعوبة في مواكبة الطلب بعد عام 2020 مع ظهور أثر عامين من نقص استثمارات زيادة الإنتاج حيث قد تتراجع الطاقة الفائضة لأدنى مستوياتها في 14 عاما مما قد يدفع الأسعار إلى ارتفاع حاد. وقالت وكالة الطاقة في تقريرها عن التوقعات وتحليل السوق "النفط 2017" الذي يصدر كل خمس سنوات إن المستثمرين لا يراهنون بشكل عام على ارتفاع حاد في أسعار النفط الخام في أي وقت قريب لكن انكماش الإنفاق العالمي في 2015 و2016 وتنامي الطلب يعني أن العالم ربما يواجه "أزمة معروض" إذا لم تحصل مشروعات جديدة على الضوء الأخضر قريبا. ومن المتوقع أن يأتي معظم نمو الإمدادات من الولايات المتحدة حيث قالت الوكالة إن إنتاج النفط الصخري سيزيد 1.4 مليون برميل يوميا بحلول 2022 حتى إذا استمرت الأسعار قرب مستوياتها الحالية عند 60 دولارا للبرميل وقد تكون الاستجابة أقوى إذا ارتفعت الأسعار أكثر. وأضافت الوكالة "تستجيب الولايات المتحدة لتحركات الأسعار بوتيرة أسرع من المنتجين الآخرين. إذا ارتفعت الأسعار إلى 80 دولارا للبرميل تستطيع الولايات المتحدة زيادة إنتاج الخام الخفيف المحكم نحو ثلاثة ملايين براميل يوميا خلال خمس سنوات". وإذا بقيت الأسعار قرب 50 دولارا فإن إنتاج النفط الصخري ربما يهبط من أوائل العقد القادم. وقال فاتح بيبول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية "نشهد بداية الموجة الثانية من نمو الإمدادات الأمريكية وسيتمدد حجم النمو على اتجاه الأسعار.. لكن ليس هذا وقت الركون. لا نتوقع زيادة كبيرة في الطلب في أي وقت قريب. وإذا لم تنتعش الاستثمارات على مستوى العالم بشكل قوي فستخيم على الأفق فترة جديدة من تقلبات الأسعار". وارتفعت بالفعل الاستثمارات بحوض النفط الصخري في الولايات المتحدة، وهناك ما يشير إلى نمو الإمدادات من كندا والبرازيل لكن وكالة الطاقة قالت إن المؤشرات الأولية على الإنفاق العالمي هذا العام "غير مشجعة".

الصين تعترض على التعريف الجمركية الأوروبية على منتجاتها من الصلب

وكالة أنباء الشرق الأوسط

أكدت الصين اعتراضها على التعريف الجمركية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على منتجات الصلب الصينية، وطالبت بوضع حد لهذه الإجراءات التي وصفتها بكين بأنها "غير عادلة وباهظة". وصرح وانج خه جيون رئيس دائرة الدعم والتحقيقات التجارية بوزارة التجارة الصينية - تعليقا على قرار المفوضية الأوروبية مؤخرا بفرض رسوم إغراق على ألواح الصلب الصينية لمدة خمس سنوات - بأن الصين قلقة من النزعات الحمائية للاتحاد الأوروبي ضد منتجاتها من الصلب. وأضاف أن تحقيقات مكافحة الإغراق التي أجرتها المفوضية الأوروبية تجاهلت الحقائق والوثائق المقدمة من قبل الشركات الصينية، وواصلت استخدام منهج الدولة البديلة الذي وصفه بأنه "غير عادل وغير منطقي ويؤثر بشكل شديد على مصالح الشركات الصينية". وحث وانج الاتحاد الأوروبي على الوفاء بالتزاماته إزاء قواعد منظمة التجارة العالمية وتطبيق منهج عادل وغير تمييزي تجاه الشركات الصينية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ارتفاع مبيعات الأسواق الناشئة من السندات المقومة بالدولار واليورو لمستوى قياسي

موقع أرقام

تسارعت مبيعات المقترضين في الأسواق الناشئة من السندات بوتيرة غير مسبوقه خلال شهري يناير وفبراير ، قبيل الرفع المحتمل لأسعار الفائدة الأمريكية والمرجح بقوة هذا الشهر، بحسب "بلومبيرج". واختارت الكويت عددا من المصارف لإتمام عملية بيع سندات بقيمة 9.5 مليار دولار، تزامنا مع مبيعات أخرى في سلطنة عمان وسلوفاكيا ونيجيريا. وبشكل عام بلغت إصدارات الأسواق الناشئة من السندات المقومة بالعملة الأمريكية واليورو ما قيمته 100 مليار دولار خلال أول شهرين من العام الجاري، وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق وأكثر بنحو 20% من المستوى القياسي السابق المسجل خلال نفس الفترة من عام 2014. وكان جمع الأموال أرخص بالنسبة للمقترضين في الأسواق الناشئة منذ إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، حيث تراجعت معها عائدات السندات بحوالي 50 نقطة أساس. لكن لم يعد من المرجح استمرار الأمر هكذا بعد الآن، حيث يميل مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة الأمريكية تدريجيا، وهو الأمر الذي قد يتم بدءا من الشهر الجاري

فاو: ارتفاع أسعار الغذاء العالمية في فبراير

(رويترز)

قالت منظمة الأغذية والزراعة (فاو) التابعة للأمم المتحدة إن أسعار الغذاء العالمية ارتفعت ارتفاعا طفيفا في فبراير شباط بسبب الحبوب بشكل خاص. وسجل مؤشر أسعار الغذاء للمنظمة الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والبذور الزيتية ومنتجات الألبان واللحم والسكر 175.5 نقطة في فبراير شباط بزيادة 0.5 بالمئة عن مستويات يناير كانون الثاني. ودفعت الزيادة أسعار الغذاء في الأسواق العالمية إلى أعلى مستوياتها منذ فبراير شباط 2015. وتزيد أسعار فبراير نحو 17.2 بالمئة عن مستوياتها قبل عام. وأصبح من المتوقع أن يبلغ إنتاج الحبوب العالمي 2.6 مليار طن في موسم 2016 بزيادة 0.3 بالمئة عن التوقعات السابقة حسبما ذكرت الفاو. وقالت الفاو إنها تتوقع أن يبلغ إنتاج القمح العالمي 744.5 مليون طن في 2017 بانخفاض 1.8 بالمئة عن المستوى القياسي المسجل في 2016 لكن فوق متوسط خمس سنوات.

"مورجان ستانلي" يتوقع رفع الفيدرالي للفائدة خلال مارس

موقع أرقام

أفاد خبراء بنك "مورجان ستانلي" اليوم بأنهم يتوقعون رفع الاحتياطي الفيدرالي معدل الفائدة ربع نقطة إلى النطاق بين 0.75% و1% خلال اجتماعه المزمع انعقاده في غضون أقل من أسبوعين. وأضاف البنك في ورقة بحثية أن البنك المركزي سوف يرفع معدل الفائدة مرتين إضافيتين خلال عام 2017 بعد رفع محتمل في اجتماع الشهر الجاري. ويتوقع خبراء "مورجان ستانلي" رفع الفيدرالي لمعدل الفائدة أربع مرات خلال عام 2018.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

تشير التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي مؤخرا إلى تصاعد وتيرة الضغوط على فرص نمو الاقتصاد العالمي وهو ما يستدعي تعزيزا للإجراءات المصرية الهادفة إلى نمو الاقتصاد ويستلزم الأمر على وجه الخصوص تنمية حجم الإنتاج الداخلي خاصة فيما يخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل أن تصاعد وتيرة الركود المتوقع في بريطانيا وتحولات تحركات التدفقات النقدية الاستثمارية عالميا إلى جانب ظهور حرب تجارية متصاعدة ما بين الولايات المتحدة والصين في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، فعلى مصر التحرك بصورة أكبر لتشجيع معدلات الاستهلاك الداخلي مع دعم تواجدها في الأسواق الإقليمية العربية والإفريقية على حدة سواء لاقتناص حصص سوقية أكبر على المدى المتوسط والاستفادة من الاتفاقيات التجارية المشتركة مع تلك البلدان.

نرى أنه على مصر أن تبدأ في تفعيل المعالجات الجاري تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية والتي تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيلة بتخفيض حجم العجز وستكون كفيلة أيضا بتحسين قدرة الاقتصاد.

كما يجب الانتباه إلى أن الارتباط الاقتصادي والتجاري المصري الخليجي يعتبر استراتيجيا، وهو ما يستدعي تطوير مفاهيم التكامل به وعدم الاكتفاء بالوضع القائم حاليا، فإقامة مناطق اقتصادية مشتركة وتوسيع نطاق اتفاقيات التبادل التجاري وإدخال قطاعات جديدة بها مثل الخدمات وإقامة صناعات مشتركة تخصص للإحلال محل الواردات في المنطقة العربية وتعتمد على الخامات والتنوع الاقتصادي المصري الخليجي سيعد أساسا اقتصاديا لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية خلال الفترة القادمة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: بعد قرار الهند بإلغاء 500 و 1000 روبية .. فايننشال تايمز: حرب ضد التهرب الضريبي

موقع اليوم السابع

تسبب قرار رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، المفاجئ في نوفمبر الماضي، بسحب العملات فنتي 500 روبية و7.5 دولار و1000 (15 دولارا) روبية من التداول، في إلغاء ما يقرب من 86% من المعاملات النقدية بالهند، فضلا عن ضرورة إيداع تلك الأوراق النقدية في البنوك بحد أقصى 30 ديسمبر، كما فرض البنك المركزي الهندي قيودا على السحب النقدي.

ووصف مارتن وولف، كبير كتاب الرأي الاقتصادي في "فايننشال تايمز" البريطانية، هذا القرار في جرائده، وهذا التحرك من قبل الزعيم المنتخب ديمقراطيا في بلد كبير بحجم الهند، يجعل كل ما فعله الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب يبدو "تافها".
وتساءل "ولف"، "هل ينبغي أن ينظر المرء إليه - قرار مودي - باعتباره إجراء حاسما في حرب الهند ضد التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، والفساد المستشري؟ أم هو عمل تعسفي مدمر من قبل ديمقراطي انغلاقا؟ اليوم .. يبدو أنه قليل من الاثنين، وعلى المدى الطويل، سيتوقف الأمر على ما سيحدث بعد ذلك".

واعتبر "ولف" قرار الهند المستقرة سياسيا واقتصاديا، والمفاجئ، بفرض قرار سحب العملة من التداول بهذا الشكل غير المتوقع والجزري "غير مسبوق"، متسائلا، لماذا تحدث أي حكومة منتخبة ديمقراطيا مثل تلك الصدمة، لا سيما أن اقتصاد الهند يعتمد بشكل كبير على المعاملات النقدية؟
وكدولة يقع تصنيفها في الطبقة الدنيا من متوسطي الدخل، فلا تزال الهند لديها عدد كبير من السكان خارج القطاع المصرفي الرسمي، كما تعتبر الهند معتمدة نسبيا على النقد، إذا تشير تقديرات "فايننشال تايمز" إلى أن الكاش لا يزال يشكل حوالي 78% من مدفوعات المستهلكين.

ووفقا لمسح وزارة المالية لعام 2016-2017، يستهدف القرار 4 أهداف، الحد من الفساد والتزوير واستخدام الأوراق المالية عالية القيمة في الأنشطة الإرهابية وتراكم "المال الأسود"، الذي ينتج عن الدخل الذي لا يدخل في حسابات مصلحة الضرائب.
وأكد "ولف" أن هذه الأهداف تلقى ترحيبا لدى كثير من الهنود، أملا في أن ينال المحتالون عقابهم، موضحا أن قليلين من ينكرون أن الهند تعاني من الفساد والتهرب الضريبي على نطاق واسع، ومع ذلك قد يتسبب القرار في غرس عدم الثقة في الحكومة بشكل دائم.

وأضاف "ولف"، "ربما يكون المرض سيئا، ومع ذلك فإللاج مكلف"، متسائلا، إلى حد ستكون العملية مكلفة، وما مدى جدواها؟
التكاليف قصيرة المدى "واضحة" على حد قول وولف، مدلا على ذلك بأن المسح الاقتصادي لوزارة المالية الهندية أشار باقتضاب إلى أن تلك التكاليف اتخذت شكل "الإزعاج والمشق"، خصوصا بالنسبة لهؤلاء الذين ينتمون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمي والقطاعات التي تعتمد على النقد بكثافة، مشيرا إلى أن هناك مئات الملايين من الهنود فقراء يعانون من الفقر الشديد، وهو أمر لا يجب التقليل من شأنه.

وفي تحليل التكاليف قصيرة المدى، أكد أن هناك 3 صدمات، الأولى لإجمالي الطلب نتيجة تناقص السيولة وخسائر الثروة بالنسبة لهؤلاء الذين اختاروا عدم إعلان حيازاتهم النقدية، والصدمة الثانية للعرض نتيجة دور النقود كمدخل من مدخلات الإنتاج في الزراعة، على سبيل المثال، وأخيرا تعزيز الشعور بعدم اليقين.

وخلص التحليل إلى أن إلغاء النقد ربما يكون قد أدى إلى تخفيض إجمالي الناتج المحلي، مؤقتا، من خلال تأثيره على المعروض النقدي، بنسبة تتراوح بين ربع ونصف درجة مئوية، من إجمالي النمو إذ يبلغ 7% سنويا في المتوسط.

في المقابل، يشير التحليل إلى بعض الفوائد في الأجل القصير، فبعض الثروات غير المشروعة ستختفي وبعضها سيخضع للضريبة، لأن أصحابها اضطروا للإفصاح عن ثرواتهم ودفع الضرائب الجزائية، أو خسروها أو قاموا بغسيلها. وبصفة عامة، مكنت تلك السياسة الحكومة من تحصيل الضرائب على الأموال السوداء على الأقل مرة واحدة أو بشكل دائم، في ضوء تنامي مخاطر الاحتفاظ بالنقود.

وتابع وولف، "عموما، هناك انتقال للثروة من المجرمين إلى الحكومة، ومن الصعب أن نشعر بالأسى تجاه هؤلاء الضحايا".
وأضاف أن يجب أن تظهر فوائد كبيرة أخرى على المدى البعيد، فالصدمة رغم كل شيء ستسرع حركة الثروة السائلة داخل القطاع المصرفي، ما يسهم في تعزيز النزاهة والشفافية والكفاءة في الاقتصاد.

وتعد "رقمنة التمويل" أبرز النتائج الإيجابية من وجهة نظر وولف، على الرغم من أن هذا يتطلب إصلاحات مكتملة، ولا سيما تلك التي تجعل من السهل على الهنود أن يحملوا هواتف ذكية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

قامت مصر مؤخرا باتخاذ خطوات جادة لمعالجة مشكلات تصاعد الاقتصاد النقدي ودوره في الحد من فرص النمو، حيث أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي القرار الجمهوري رقم 89 لسنة 2017 بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات، وتعتبر هذه الخطوة بمثابة قفزة كبيرة لتفعيل استراتيجية واضحة المعالم لضم الاقتصاد الرسمي بالإضافة إلى الحد من تداول السيولة المرتفعة خارج الجهاز المصرفي.

وهناك ضرورة قصوى للبدء في اتخاذ خطوات وإجراءات جادة نحو وضع ضوابط لعملية تداول السيولة النقدية بالجنية المصري خارج القطاع المصرفي، ولتفعيل هذه المنظومة فهناك عدة خطوات يمكن اتباعها على رأسها:

- إصدار وزارة المالية ممثلة في مصلحة الضرائب لقرار بعدم الاعتراف بأي معاملات نقدية تقوم بها الجهات المسجلة بمصلحة الضرائب إلا إذا تمت من خلال الجهاز المصرفي وذلك لأي معاملة للممول تفوق قيمتها مبلغ معين يتم تحديده.
- منع تقاضي أي جهة حكومية لمستحقات أو رسوم أو غير ذلك من معاملات نقدية تفوق قيمتها 1000 جنيه إلا من خلال حساباتها البنكية، وينطبق ذلك أيضا على أي مشتريات للجهاز الحكومي تتجاوز هذا المبلغ.
- إيقاف صرف أي معاشات أو مرتبات أو مكافآت أو حوافز أو بدلات أو غير ذلك مما يصرف من العاملين بالجهاز الإداري للدولة إلا من خلال البنوك.
- تفعيل قرار البنك المركزي بخصوص إنشاء فروع صغيرة للبنوك بالمحافظات والمناطق النائية مع ضرورة العمل على تخفيض رسوم وإجراءات فتح الحسابات البنكية المتبعة حاليا لتشجيع المواطنين على فتح حسابات لدى البنوك.
- تكليف البنك المركزي بالتعاون مع الجهاز المصرفي بدراسة تقديم حافز للمواطنين والتجار على حد سواء للتعاملات التي تتم من خلال البطاقات الإلكترونية بحيث تكون هذه الحوافز أو المزايا بمثابة الدافع الأساسي والمحرك الرئيسي في عملية التحول من الاقتصاد النقدي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري : لماذا تخلى صندوق النقد الدولي عن تونس وجمد الشريحة الثانية من القرض؟

موقع اليوم السابع

يبدو أن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت تونس في تنفيذها منذ 2013، لم تعد مقبولة بالدرجة الكافية لصندوق النقد الدولي، الذي جمد صرف الشريحة الثانية من التسهيل الائتماني الممتد الذي تبلغ قيمته الإجمالية 2.8 مليار دولار الذي تم الموافقة عليه في مايو الماضي.

وتكافح تونس لتحفيز اقتصادها التي تضرر بشدة منذ الثورة التي أطاحت بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، جراء الاضطرابات وتراجع السياحة بسبب الهجمات الإرهابية.

وتأمل الدولة التي انطلقت منها شرارة ثورات الربيع العربي أن يسهم برنامج صندوق النقد في إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي، ودعم القطاع الخاص، وخلق فرص عمل للشباب.

وكانت الحكومة التونسية نجحت في اجتياز شروط الصندوق وبنود الاتفاق الأول الذي أبرم في 2013، مقابل إتاحة خط ائتمان بقيمة 1.7 مليار دولار مدى سنتين، لكن يبدو أن فاتورة الاتفاق الثاني لن تكون باليسيرة، إذ يشترط الصندوق تطبيق إصلاحات جريئة قد تسبب قلاقل مجتمعية للإفراج الشريحة الثانية.

وأعلنت لمياء الزريبي، وزيرة المالية التونسية، في تصريحات لوكالة "رويترز"، إن صندوق النقد الدولي جمد شريحة من قرض مخصص لتونس بسبب تباطؤ وتيرة الإصلاحات.

وكشفت الزريبي أن الحكومة التونسية تدرس بيع حصص في 3 بنوك عامة خلال 2017 في إطار خطط لإصلاح القطاع المصرفي يطالب بها صندوق النقد الدولي، كما تخطط لتسريح ما لا يقل عن 10 آلاف موظف في القطاع العام بشكل اختياري خلال العام الجاري.

وفي يونيو الماضي حصلت تونس على الشريحة الأولى من قرض صندوق النقد بقيمة 320 مليون دولار، وكان من المفترض الإفراج عن الشريحة الثانية في ديسمبر الماضي، لكن عدم تقدم الإصلاحات وتحديدًا في الأجور والوظائف العامة والقطاع البنكي حال دون ذلك.

وخلصت بعثة من صندوق النقد التي زارت تونس في فبراير لتقييم مدى التقدم في برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإلى أن الاقتصاد التونسي احتفظ بصلابته في بيئة محلية ودولية صعبة، وتوقعت ارتفاع النمو الاقتصادي إلى 2.5% في 2017 بعد أن سجل 1.3% في 2016، بدعم من تحسن الثقة عقب المؤتمر الناجح "تونس 2020" في نوفمبر الماضي واعتماد تشريعات مهمة للقطاع الخاص.

ورغم ذلك، أشارت البعثة إلى تحديات كبيرة على صعيد الاقتصاد الكلي، في ضوء استمرار ارتفاع الدين العام حتى بلغ أكثر من 60% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016، وفقا لبيان بعثة الخبراء على موقع الصندوق.

وقالت البعثة إن الإجراءات التي اتخذتها السلطات التونسية في إطار قانون المالية لعام 2017 ستؤدي إلى تخفيض عجز المالية العامة الكلي بدرجة محدودة إلى 5.6% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بخفض تقديري قدره 6% في 2016، وهو أعلى من المستهدف بسبب انخفاض النمو وحدث تجاوزات في سياسة المالية العامة.

وألححت البعثة إلى ضرورة خفض فاتورة أجور القطاع العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، والتي هي واحدة من أعلى النسب على مستوى العالم، لافتة إلى أن عجز الحساب الجاري الخارجي لا يزال مرتفعا.

واتفق فريق الصندوق والحكومة على ضرورة اتخاذ إجراء عاجل لحماية سلامة المالية العامة، وزيادة الاستثمار العام، والتعجيل بالتقدم في إجراء الإصلاحات الهيكلية المتأخرة.

لكن يبدو أن الجهود في تحديث جهاز الخدمة المدنية، وضمان سلامة البنوك العامة والمؤسسات المملوكة للدولة لم تنل إعجاب الصندوق بالدرجة المطلوبة بما يسمح بالإفراج عن الشريحة الثانية من القرض.

ويأمل صندوق النقد أن تفي الحكومة التونسية بما وعدت به لتحصيل مزيد من الإيرادات الضريبية على نحو عادل وكفء، وترشيد فاتورة أجور القطاع العام لخلق حيز أكبر أمام الاستثمار العام، وتنفيذ آلية تعديل أسعار الوقود.

ومن الأولويات المهمة الأخرى التي تعهدت بها تونس إرساء نظام الضمان الاجتماعي على أساس قابل للاستمرار. وتشكل هذه الإجراءات أهمية بالغة في تحريك الاقتصاد التونسي نحو تحقيق نمو أعلى وخلق فرص عمل أكثر وضمان الاستثمار في إتاحة مستوى ملائم من الخدمات الأساسية للمواطنين.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

حصول مصر على قرض صندوق النقد الدولي يمثل دفعة قوية لمصر دولياً، ويعطى رسالة إيجابية لجهات التمويل الأجنبية والدول المانحة، بأن الاقتصاد المصري يتعافى ولديه قدرة على النمو، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها خلال أعوام ما بعد ثورة يناير، كما أنه يرفع العبء عن الحكومة عند تدبير الموارد للاحتياجات الطارئة.

إلا أنه يجب التأكيد على أن نجاح هذا الاتفاق يرتبط بصورة مباشرة بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتخفيف الضغوط على الموازنة العامة للدولة وزيادة معدلات التنمية مع العمل على تخفيض معدلات البطالة والحد من نمو التضخم بالإضافة إلى الحفاظ على استقرار سوق الصرف وتحفيز الاستثمارات على العودة من جديد لمصر.

ومن الواضح أنه يوجد تفاهم مشترك واضح ما بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي بشأن الحاجة إلى التصدي للتحديات قصيرة الأجل التي تواجه الاقتصاد وتعزيز الإصلاحات التي يمكن أن تساعد على تحقيق نمو أعلى وأكثر شمولاً في الفترة المقبلة لتعزيز الاستقرار واستعادة الثقة لتشجيع المستثمرين على الاستثمار وخلق فرص عمل وخفض الأعباء المالية المرتبطة بشروط التمويل المرتفعة، وينبغي على مصر توفير البيئة المواتية للاستثمار لجذب المزيد من التدفقات الرأسمالية الآتية من الخارج.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

أنهت مؤشرات الأسهم اليابانية التداولات مرتفعة، وعززت مكاسبها الأسبوعية، مدعومة بهبوط الين مقابل الدولار، ومع انطلاق عمليات بيع مكثفة للسندات العالمية.

وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 1.5% إلى 19604 نقاط وحقق مكاسب أسبوعية بنسبة 0.7%، فيما ارتفع مؤشر "توبكس" بنسبة 1.25% إلى 1574 نقطة.

وتسارعت وتيرة بيع السندات في الأسواق العالمية بعدما أشار رئيس البنك المركزي الأوروبي "ماريو دراغي" الخميس إلى أن من غير المرجح اتخاذ مزيد من التدابير التحفيزية.

فيما يرى مراقبون أن عائدات السندات الأوروبية في طريقها للارتفاع في ظل تنامي الإشارات حول قرب معدل التضخم في منقطة اليورو من المستوى المأمول.

وفي نهاية التداولات، ارتفع سهم "توشيبا" بنسبة 1.70% إلى 208.3 ين، بعدما انخفض بأكثر من 4% في وقت سابق من التعاملات، على خلفية تقارير أشارت إلى احتمال إشهار إفلاس وحدة الأعمال النووية التابعة للشركة في الولايات المتحدة.

كما انخفضت الأسهم الصينية في ختام التداولات بشكل هامشي، مدفوعة بخسائر القطاع المصرفي وشركات الطاقة، وبذلك سجلت خسائر للأسبوع الثاني على التوالي.

وفي نهاية الجلسة، تراجع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.10% إلى 3212 نقطة، وسجل خسائر أسبوعية بنسبة 0.2%.

وأظهرت بيانات رسمية الخميس، عقب انتهاء التداولات، تراجع القروض الجديدة إلى 1.17 تريليون يوان خلال فبراير من 2.03 تريليون يوان في يناير. من جانبه، قال محافظ بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) "تشو شيواو تشيوان" إن سعر صرف اليوان سيكون مستقرا نسبيا هذا العام رغم التقلبات المتوقعة جراء رفع الفائدة الأمريكية، مؤكدا أن المستثمرين أصبحوا أكثر ثقة في الاقتصاد الصيني.

ارتفعت مؤشرات الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة بعد أكدت بيانات تقرير الوظائف الشهري على تنامي الثقة في الاقتصاد الأمريكي، وهو ما يصب في صالح احتمالية رفع الفيدرالي لأسعار الفائدة في اجتماعه المقبل.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي 45 نقطة إلى 20903 نقاط، كما ارتفع مؤشر "S&P 500" الأوسع (+8 نقاط) إلى 2372 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "نازدك" (+23 نقطة) إلى 5861 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" الصناعي خسائر بنسبة 0.5%، كما حقق مؤشر "نازدك" خسارة قدرها 0.2%، في حين سجل مؤشر "S&P 500" خسائر أسبوعية بنسبة 0.4%.

وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع مؤشر "ستوكس يوروب 600" القياسي بنسبة أقل من 0.1% أو 0.3 نقطة إلى 373.23 نقطة، لكنه سجل خسائر أسبوعية بنسبة 0.5%.

وانخفض مؤشر "داكس" الألماني (-15 نقطة) إلى 11963 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+12 نقطة) إلى 4993 نقطة، في حين ارتفع مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (+28 نقطة) إلى 7343 نقطة.

من ناحية أخرى، انخفضت العقود الأجلة للذهب تسليم إبريل عند التسوية بنسبة 0.2% أو 1.8 دولار إلى 1201.40 دولار للأوقية، وسجل المعدن الأصفر خسائر أسبوعية نسبتها 2%.

وفي أسواق النفط، انخفض "نايمكس" الأمريكي بنسبة 1.6% أو 79 سنتا وأغلق عند 48.49 دولار للبرميل وسجل خسارة أسبوعية قدرها 9.1%، بينما تراجع "برنت" القياسي بنسبة 1.6% أو 82 سنتا ليغلق عند 51.37 دولار للبرميل، وسجل خسائر أسبوعية بلغت 8.1%.

وأظهر تقرير الوظائف الشهري إضافة 235 ألف وظيفة في فبراير/شباط في حين انخفض معدل البطالة إلى 4.7% من 4.8% في يناير.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا قدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وتعزز هذه البيانات احتمالات رفع معدل الفائدة في اجتماع الاحتياطي الفيدرالي المزمع انعقاده الأسبوع المقبل.

التقرير الشهري للوظائف الأمريكية

التغير	الحالي	السابق	توقعات	
(3)	235.00	238.00	200.00	عدد الوظائف "ألف"
(%0.1)	4.7	4.8	4.7	نسبة البطالة "%
0.1	26.09	26.0	--	متوسط الأجر في الساعة "دولار"
--	34.4	34.4	--	عدد ساعات العمل الأسبوعية

التأثير على مصر:

تأثرت الأسواق العالمية على مدار الأسبوع بالتقلبات في المؤشرات الاقتصادية وغلبة الترقب لقرار بنك الاحتياطي الفيدرالي بخصوص أسعار الفائدة والتي تشير التوقعات إلى الاتجاه لزيادتها، مما سيؤثر على جاذبية أسواق الأسهم عالمياً. وعلى جانب مؤشرات التداولات للبورصة المصرية، ارتفع مؤشر إيجي إكس 30 خلال تعاملات الأسبوع ليغلق عند مستوى 12.853 نقطة مسجلاً ارتفاعاً بلغ 4.41%. بينما على جانب الأسهم المتوسطة فقد مالت إلى الارتفاع حيث سجل مؤشر إيجي إكس 70 ارتفاعاً بنحو 8.73 % مغلقاً عند مستوى 519 نقطة، أما مؤشر إيجي إكس 100 فسجل ارتفاعاً بنحو 7.21% مغلقاً عند مستوى 1.253 نقطة. ووفقاً للتقرير الأسبوعي للبورصة المصرية، فقد بلغ إجمالي قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي نحو 12.5 مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو 1.635 مليون ورقة منفذة على 161 ألف عملية واستحوذت الأسهم على 99.97 % من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة. في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو 0.03 % خلال الأسبوع. وسجلت تعاملات المصريين نسبة 76.72 % من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة 16.83 % والعرب على 16.83 %، وسجل الأجانب غير العرب صافي شراء بقيمة 220.86 مليون جنيه هذا الأسبوع بينما سجل العرب صافي بيع بقيمة 45.14 مليون جنيه هذا الأسبوع، وذلك بعد استبعاد الصفقات. يأتي هذا التحسن النسبي بعد استقرار الأوضاع بالنسبة لضريبة الدمغة على التعاملات والمزمع عرضها على مجلس الوزراء قريباً لمناقشتها.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.